

الحركة الاسلامية فى مصر على طريق الجهاد السلمى

أ/جمال سلطان

شهد العالم العربى على مدار ربع القرن الاخير حالة من العنف البالغ فى العمل السياسى كان طرفها الاساسى هو " الحركة الاسلامية " ، وصحيح أن مثل هذا العنف قد عرفته المنطقة العربية فى أوقات سابقة من تاريخها الحديث ، إلا أن الظاهرة تالجديدة كانت تتميز عما سبق بملامح خاصة ، أهمها أن العنف السابق كان أقرب الى الفوران بنفس عن احتقان فكرى وسياسى فى موقف أو حالة ، كما أن اطراف هذا العنف السياسى كانت من فصائل سياسية أخرى ، إما قوميين وإما شيوعيين ، كان هذا العنف ايضاً مقصوراً فى الغالب على قطر بعينه ، أما فى حالتنا الراهنة فإن العنف السياسى قد امتد على مدار سنوات سنوات طويلة وليس مجرد موقف أو حالة ، كما أن أطرافه فى هذه الحالة الجديدة هم " الاسلاميون " للمرة الأولى ، كذلك فإن هذا العنف كان أوسع نطاقاً بالنظر الى امتداده الى أقطار عديدة ، ولم ينحصر - كما كان الامر فى السابق - فى قطر بعينه ، كذلك فقد كان انتماء هذه الحركات جميعها الى الاسلام - كدين عالى - قد اسبغ على مواقفها وتحركاتها هيبة أخرى وبعداً آخر عالمى الطابع ، إذ ترافقت الصحوة الاسلامية فى العالم العربى مع الصحوة الاسلامية فى مجمل العالم الاسلامى ، بل وفى معظم بلدان العالم بما فيه أوروبا وأمريكا حيث الجاليات الاسلامية الكبيرة ، الامر الذى أثار قلق الكثير من الدوائر الغربية وأهتمامها بدراسة الظاهرة والتحذير منها ، خاصة بعد سقوط الاتحاد السوفيتى ومعه منظومة المعسكر الشيوعى كله والذى كان يمثل العدو التقليدى للغرب ، مما جعل بعض دوائر البحث الغربية ترشح الحركة الاسلامية كفضاعة جديدة أو عدو بديل ، والحقيقة أن بروز ظاهرة العنف السياسى لدى الاسلاميين الجدد إنما يعود الى عدة أسباب ، أولها ذاتى ، حيث شعرت الكثير من الحركات الاسلامية بقدر من العنفوان والقوة ، أغراها باستباق الاحداث واستسهال الجهاد المسلح ضد الحكومات القائمة باعتباره طريقاً أقصر الى الاصلاح ، وقد ساعدتها على ذلك آثار التعذيب واسعة النطاق التى كانت قد أصابت كثيراً من المجتمعات الاسلامية بفعل اغتراب نظم " مرحلة ما بعد الاحتلال الأجنبى " ، حيث كانت آثار هذا التغريب واسعة النطاق وشديدة البشاعة فى الاخلاق والفكر والثقافة وايدولوجيا الحكم والاستبداد السياسى والقمع ، وعلى الرغم من ذلك فقد كان هذا الخيار مشوباً بقدر غير قليل من قصر النظر ، ومحدودية الوعى السياسى ، اضافة إلى نوع من المراهقة الحركية التى افتقرت إلى التراث الذى محصته التجربة ، وقد عزز من حضور هذا الخيار فى ذلك الجيل نجاح بعض الحركات الاسلامية التى انتهجت هذا المنهج فى الاطاحة بالنظم المستبد أو العميلة ، مثلما حدث فى ايران ، وأهم منه - فى التأثير عربياً - الجهاد الأفغانى ضد الحكم الشيوعى العميل للاتحاد السوفيتى السابق ، وكانت تجربة الجهاد الافغانى وانتقال بعض شباب الحركة الاسلامية من بلدان عربية عديدة إلى هناك للمساهمة فى عون المجاهدين ، كان لهذه التجربة والتى مارس فيها الشباب التدريب على السلاح وخوض المعارك العنيفة ، وفوران روح

الاستشهاد والتضحية ، كان لها أعظم الاثر فى تثوير النهج المسلح فى العمل الاسلامى واستسهاله على غيره من الاساليب والمناهج التغييرية ، أما السبب الثانى لاندفاع الحركة الاسلامية الجديدة فى هذا العنف فهو يعود - صراحة - إلى العنف البالغ الذى مارسه بعض الانظمة ضد الحركة الاسلامية ، والصحيح أن بعض هذا العنف لم يكن نهجاً سياسياً لنظم الحكم بقدر ما كان رعونة من بعض الأجهزة الأمنية ، إلا أن الواقع أكد أنه كان نهجاً سياسياً مقصوداً فى العديد من الحالات ، كما أن الوعى السياسى اليسير للحركة الاسلامية الجديدة لم يكن مؤهلاً لمثل هذا التفريق الدقيق فى بنية النظام الحاكم ، فاعتبرت أن هذا العنف أياً كان مصدره أو مبرراته هو نهج سياسى من النظام الحاكم ضد الحركة الاسلامية ، فجاء عنف الحركات كرد فعل على عنف بعض أجهزة السلطة ، وكان يعيب هذا الموقف ايضاً أنه لم يكن خياراً عقلانياً راشداً ، بنى على وعى كامل ، واختيار بارادة كاملة ، وإنما عابه ما يعيب ردود الأفعال ، إلا وهو غلبة الروح العاطفية المندفعة والمتحمسة والمفتقرة إلى التأمل والعقل والحكمة وبعد النظر والارادة الكاملة كذلك ، وها نحن نصل إلى نهاية القرن العشرين ، ومعها نصل - إلى نهاية هذه الموجة القاسية والمؤلمة من العنف السياسى الذى خاضته الحركة الاسلامية الجديدة ، والتي خلفت آثاراً عميقة ومربرة فى الواقع السياسى والدعوى ، بما رسخته من سوء ظن كبير بين النظم القائمة ومجمل الحركة الاسلامية ، واحساس بالقلق والتوجس وعدم الثقة بين الطرفين ، الأمر الذى انعكس - بالضرورة - على حالة الدين ذاته فى المجتمع ، وأتاح الفرصة لبعض الشخصيات الانتهازية فى المؤسسات السياسية أو الاحزاب أو المؤسسات الثقافية أو الاعلامية أو حتى داخل المؤسسة الدينية الرسمية من أن يكون لها دور مؤثر فى توجيه القرار المتصل بالحالة الدينية فى المجتمع سواء بامتهان معالم الدين فى الواقع الاجتماعى أو استغلال الظروف الجديدة لمحاولة نفخ الروح فى مشروعات فكرية وتربوية تغريبية وتخريبية بدعوى تجفيف منابع التطرف والارهاب ، أو لمجرد الافادة من الظروف الجديدة لاغتنام النفوذ ومع الثروة والحضور السياسى والاعلامى على طريقة " أثرياء الحرب " ، وها نحن نصل - فيما يبدو - إلى نهاية التجربة ، والتي بقدر ما كانت مربرة ومؤلمة فى مجملها بقدر ما حملت من النتائج التى لها وجه ايجابى بدرجة أو أخرى على كلا الجانبين ، أما فى الجانب الحركى الاسلامى فقد أدت إلى تخصيص الوعى السياسى لدى الجيل الجديد ، كما جعلت هذا الجيل أكثر قدرة على رؤية أهداف الحركة الاسلامية ووضع استراتيجيتها - ومن ثم - من خلال خريطة هموم الوطن ككل والأمة ايضاً ، وليس من خلال الرؤية الضيقة والمحدودة لطموحات حركية صغيرة وغافلة أحياناً لم تكن ترى أبعد من هموم تنظيمها أو طموحات قائدها ، وكذلك فقد نهبت التجربة الأذهان إلى ان عملية التغيير الاجتماعى والسياسى ليست مجردة طليقة رصاص أو قتيل هنا وذبيح هناك ، وإنما الامور اعقد من ذلك وتحتاج إلى نوع آخر من الجهاد السلمى الطويل والصبور والواعى ، كما أن تجارب التغيير السياسى والاجتماعى لا يناسبها اسلوب الاستيراد أو التصدير ، لان لكل تجربة خصوصيتها ، ولكل مجتمع توازناته وحساباته ، ولكل زمان طريقة كذلك ، أما على جانب نظم الحكم فقد كانت نتائج التجربة مهمة للغاية فى التنبيه على ضرورة اعادة النظر فى الموقف من الحركة الاسلامية وتقدير امكاناتها وقوتها وقدرتها على التوالد والتجدد اللانهائى بوصفها حالة فكرية ودينية قبل أن تكون تنظيمات أو حركات ، هذا من جانب ، ومن جانب آخر ، خطر الافراط فى استعمال القوة الباطشة فى التعامل معها ، خاصة الفصائل

التي ليس في بنيتها الفكرية أو مشروعها الدعوى والسياسى اتخاذ العنف سبيلاً ومنهجاً ، وليس من شك في أن التجارب قد برهنت على أن المواجهة مع الحركات الاسلامية لم تكن مجرد نزهة أو " تجريدة " تنهى المسألة في يوم أو ليلة ، وإنما هي مكلفة كثيراً سياسياً واقتصادياً وأمنياً واجتماعياً ، وبعيداً عن الحسابات الضيقة الافق في هذا الشأن عمن ربح ومن خسر في هذه " المواجهة " إذ أن الوطن هو - في النهاية - الخاسر الأكبر ، كما أن الاسلام نفسه كدين كان قد اضير اعلامياً واجتماعياً من جراء هذه المحنة ، الا أن النتيجة المؤكدة الآن هي أن جميع الاطراف قد وصلت إلى قناعة بأن الامور لا ينبغي أن تمتد إلى ما هو ابعد من ذلك والا كان الامر عبثاً محضاً ، غير عاقل وغير اخلاقي ، وغير وطني في آن ، وأصبح من الضروري على كل العقلاء في هذه الأمة أن يتعاونوا على ايجاد المخرج العملى والموضوعى والراشد الذى يحول هذا الشعور الجديد إلى واقع حقيقى فى الحياة السياسية ، وفى الطريق إلى تحقيق هذه النقلة يكون من المهم أن نضع بعض النقاط التى نراها مدخلاً ضرورياً نحو الحل :

أولاً : يتحتم على الحركة الاسلامية أن تعلن عن موقفها الجديد الذى يعتمد الجهاد السلمى سبيلاً إلى التغيير بدلاً من الجهاد المسلح وأن هذه الخيار لا يرتبط بموقف النظم الحاكمة تجاه الحركة سلماً أو عنفاً ، مهادنة أو مواجهة ، وإنما هو موقف شرعى وفكرى ذاتى لا يتأثر بحوادث عارضة أياً كانت ، والحقيقة أن الكثير من أدبيات الحركة الاسلامية الجهادية والتي كتبت فى أتون المواجهات المسلحة أو فى أجواء التأثير بالجهاد الافغانى هي فى حاجة إلى مراجعة وتنقيح ، ومن الجدير بالتنويه به فى هذا السياق أن هناك العديد من الاشارات المهمة التى صدرت مؤخراً من قيادات الحركة الاسلامية الجهادية فى مصر "الجماعة الاسلامية" و"الجهاد" تعزز من ثقتنا بقوة هذا الاتجاه الجديد ، سواء كانت مبادرة وقف العنف أو النداء الذى اصدره الشيخ "عمر عبد الرحمن" داعياً فيه إلى نبذ العنف وعودة " الجماعة الاسلامية " إلى سيرتها الاولى ابان نشأتها ، كحركة دعوية اجتماعية سلمية ، وإن كانت هذه المواقف فى حاجة إلى تعزيزها بالاجتهادات الشرعية الجديدة التى تؤكد على أن هذا الخيار الجديد ليس مجرد موقف سياسى مرحلى ، وإنما هو رؤية شرعية وتاريخية جديدة تحدد استراتيجية عمل هذه الحركات فى المستقبل .

ثانياً : يتوجب على الحركة الاسلامية الجهادية أن تجتهد لصياغة مشروع فكرى حركى جديد ، دعويًا وسياسياً ، يضبط رؤيتها وخيارها الاجتماعى والسياسى فى المرحلة القادمة ، ويكون دليلاً هادياً لعملها وحركتها فى المستقبل ، إذ أن مما لا شك فيه أن موقف العديد من هذه الحركات من الاجتهادات السياسية الجديدة مازال متشبهاً وغير واضح ولا ناضج ، فحتى الآن ما زال قطاع مهم من الحركة السلامية غير قادر على التعامل الفعال والراشد مع الصيغ السياسية الجديدة مثل الانتخابات النيابية وتكوين الاحزاب السياسية ونحو ذلك ، وما زال البحث عن اجتهادات شرعية جديدة للتعامل مع هذه الصيغ أمراً نادراً ، وما زال " فقه الخروج " لدى هذه الحركات غير قادر على اكتشاف آلياته المعاصرة من خلال قنوات الجهاد السلمى العديدة .

ثالثاً : يتوجب على النظم الحاكمة أن تبدي مرونة أكبر فى السماح للحركة الاسلامية لأن يكون لها منابرها الاجتماعية والسياسية العلنية والسلمية ،

باعتبارها قوة شعبية وجماهيرية لا يعقل تجاهلها ، كما أنه من غير الحكمة وصالح الاستقرار السياسى أن تظل منفية عن النشاط السياسى العلنى الأمر الذى يتيح الفرصة لتولد التنظيمات السرية التى لن تعدم مبرراً - فى تلك الحالة - لاتخاذ العنف سبيلاً إلى العمل على نهج الشاعر القديم الذى قال :

إذا لم يكن غير الأسنة مركباً
فما حيلة المضطر إلا ركوبها

وهذا ما لا يرضاه اى مخلص لهذه الأمة ، إن الهم فى هذا الجانب واسع بلا شك ، وهو لا يتوقف على الحركة الاسلامية وحدها وإنما الأمر يتصل بالعديد من قوى المجتمع الأخرى ، التى تبحث عن منابرها الشرعية العلنية ، حيث تحولت التجربة الحزبية - فى قطاعها الأوسع - إلى مجرد زينة سياسية "ديكور" ، أو محاولات مقننة للتنفيس السياسى دون أدنى فرصة للمشاركة الحقيقية فى العمل السياسى والوطنى الفعال ، إلا أن الذى لا شك فيه أن "الاسلاميين" هم أكثر وأهم هذه القوى التى تضار من هذا العزل السياسى غير المشروع ، بوصفهم القوة الشعبية الأولى ، ولم يعد من المقبول لدى اى مخلص لهذا الوطن أن يستمر هذا الوضع غير الطبيعى وغير المنطقى ، فى ظل دعاوى عديدة تبشر بالاستقرار والتنمية والانفتاح والديمقراطية .

رابعاً : تبقى مسؤولية اخلاقية ووطنية كبيرة قائمة فى ذمة مختلف القوى والفعاليات السياسية والفكرية الناصحة للأمة وللوطن ، من أجل دعم هذا الخيار الجديد للحركة الاسلامية الجهادية ، بوصفه نقلة مهمة وايجابية للغاية ، وليس فقط للحركة الاسلامية أو حتى للحكومة القائمة ، بل هو نقلة مهمة وايجابية لمجمل الحالة السياسية والاجتماعية فى الوطن ، إذ إن مما لا ريب فيه أن العديد من جهود التطور السياسى والديمقراطى فى المجتمع قد أضررت كثيراً من جراء مرحلة العنف المريرة ، وأن الكثير من مظاهر الشلل السياسى والاحباط لدى الجيل الجديد من الشباب ولدى العديد من النخب السياسية إنما مرده - بصورة أو اخرى - إلى الدائرة المغلقة والمفرغة التى انتهى إليها حال الامة لفعل تلكم التجربة ، ومن ثم يكون من أوجب الواجبات الوطنية العمل على كسر هذه الدائرة البائسة ، لتتقدم جيوش الأمل والثقة بالمستقبل بدلاً من جيوش الاحباط والمرارة ، ويكون من المهم فى هذا المضمار أن تتجاوز هذه القوى السياسية والفكرية نظرات المصالح الضيقة الملتصقة بحسابات مرحلة " الجمود السياسى الملطخة بعار " الفساد العلنى والصریح